اقتصاد

معبر تجاري بين العراق والسعودية

بغداد ـ **محمد علي**

قال مسؤول عراقي بارز في محافظة الأنبار، غربي البلاد، لـ«العربي الجديد»، إن إعادة افتتاح معبر عرعر الحدودي بين العراق والسعودية، سيتم خلال الأسبوع المقبل بعدما كان مقررا افتتاحه خلال زيارة لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى الرياض، والتي تم تأجيلها في وقت سابق بسبب وعكة صحية ألمت بالعاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز، في يوليو/ تموز الماضي.

ووفقا للمسؤول ذاته، فإن محافظ الأنبار علي الدليمي التقى، أمس الخميس، مع السفير السعودي عبد العزيز الشمري، في اجتماع دام لنحو ساعتين بحثا خلاله التحضير لافتتاح المعبر

وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن جميع الإجراءات الأمنية والفنية اكتملت بما فيها وصول ضباط الجوازات والجمارك والمفتشين إلى المنفذ والانتهاء من إعداد ساحة تبادل كبيرة في المعبر فضلا عن مناطق استراحة، كاشفا أن عمليات التأهيل للمنفذ بجانبيه العراقي والسعودي تمت على نفقة السعودية، وهناك ثلاثة ممرات، اثنان منها تجارية لعبور الشاحنات، والثالث للمسافرين مخصص للحجاج والمعتمرين العراقيين

ويقع معبر عرعر الحدودي بين العراق والسعودية في محافظة الأنبار، غربي البلاد، وأغلق بشكل كامل بعد حرب الخليج الأولى، 1991، إضافة إلى معبر آخر يعرف باسم معبر جميجم، ويقع بين بادية السماوة، جنوبي العراق، والسعودية،

ويعول العراقيون، خاصة في الأنبار، على أن يوفر افتتاح المعبر المئات من فرص العمل، إضافة إلى إمكانية التنوع التجاري للبضائع القادمة بشكل مباشر من السعودية إلى العراق عبر الأنبار.

الخبير بالشأن الاقتصادي العراقي أحمد الجبوري، وصف خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، افتتاح المعبر بالحدث التجاري المميز للعراق، إذ يتوقع أن تنافس البضائع السعودية البضائع التركية والإيرانية من خلال طرح منتجات غذائية وصناعية مختلفة بأسعار أقل وجودة أفضل. ولفت إلى أن السوق العراقية تستوعب الكثير من المنافسين حاليا لغياب المنتج الوطني بشكل رئيس، لكن قد تتجه السعودية إلى منافسة الإيرانيين والأتراك بالسوق من خلال بضائع مهمة، أبرزها صناعات الألبان والدواجن والمحاصيل الزراعية، وأيضا الصناعات الكهربائية والحديد والأسلاك وغيرها، عبر طرح منتجات بسعر أقل وتنافسي، وهو كل ما يريده المستهلك العراقي حاليا.

وأمس، الخميس، أعلن ديوان محافظة الأنبار عن لقاء بين السفير السعودي في بغداد عبد العزيز الشمري ومحافظ الأنبار علي فرحان الدليمي، لبحث آليات افتتاح منفذ عرعر الحدودي بين البلدين الشقيقين.

وكان رئيس هيئة المنافذ الحدودية العراقية، عمر الوائلي، والسفير السعودي لدى بغداد قد بحثا، أول من أمس، الاستعدادات لافتتاح «منفذ عرعر الحدودي» بين البلدين أمام حركة التجارة قريباً.

وقالت هيئة المنافذ الحدودية العراقية، في بيان، عقب اجتماع الوائلي والشمري في بغداد، إن الجانبين بحثا «الإجراءات والاستعدادات المتخذة لافتتاح منفذ عرعر الحدودي أمام الحركة التجارية بين البلدين».

تراجع السياحة الألمانية

قال مكتب الإحصاءات الاتحادي الألماني، أمس الخميس، إن عدد الليالي السياحية في البلاد انخفض 22,8 بالمئة على أساس سنوي في شهر يوليو/ تموز الماضي إلى 45,4 مليونا بفعل تضرر القطاع من جائحة كورونا. وانخفض عدد الليالي السياحية للأجانب 56,7 بالمئة، فيما تراجعت للسائحين المحليين 14,9 بالمئة في شهر يوليو/ تموز. وقال المكتب في بيان، إنه خلال الفترة بين يناير/ كانون الثاني ويوليو/ تموز انخفض عدد الليالي السياحية 42,2 بالمئة على أساس سنوي. وحسب مراقبين، يتوقع أن تعود السياحة الألمانية للانتعاش مع عودة فتح الأسواق والقطاعات الاقتصادية مجدّداً.

(Getty)

لقطات

نمو الإنتاج في إيطاليا

قال وزير الاقتصاد الإيطالي روبرتو جوالتيري، أمس الخميس، إن بيانات الإنتاج الصناعي الإيطالي المعلنة أمس أظهرت قفزة بنسبة 7,4 بالمئة في الإنتاج خلال شهر يوليو/ تموز الماضي، ما يُضاف إلى مؤشرات على تعافٍ اقتصادي شامل في الربع الثالث. وقال وزير الاقتصاد الإيطالي خلال حدثٍ نظمته منظمة ترويج الصادرات (إس.إيه.سي.إي)، إنّ «النمو الاقتصادي في الربع الثالث سيكون في خانة العشرات». وسبق أن صرّح جوالتيري بأن النمو في الربع الثالث قد يكون نحو 15 بالمئة بعد تراجع بنسبة 12,4 بالمئة في الربع الثاني خلال فترة العزل العام لمكافحة فيروس كورونا.

ارتفاع إنتاج عمان النفطي

أظهرت بيانات رسمية، أمس، ارتفاع إنتاج سلطنة عُمان من النفط الخام 7,2 بالمئة في أغسطس/ آب السابق على أساس شهري. وحسب بيانات وزارة النفط والغاز العُمانية، صعد إنتاج السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية إلى 22,32 مليون برميل بنهاية الشهر الماضي، من 20,809 مليون برميل في يوليو/ تموز السابق له. واضافت الوزارة ان متوسط الإنتاج اليومي للسلطنة من النفط الخام والمكثفات، خلال الشهر الماضي، صعد إلى 720,300 الف برميل، مقارنة بـ 671,275 الف برميل في يوليو/ تموز السابق له. وبحسب البيانات.

المركزي الأوروبي يثبت أسعار الفائدة

أعلن البنك المركزي الأوروبي، أمس، الإبقاء على معدلات الفائدة وبرنامج التحفيز النقدي دون تغيير وفقاً لتوقعات المحللين. وأفاد المركزي في بيان، بأنه ثبّت الفائدة على الودائع عند سالب 0,5 بالمئة، وابقى الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية والإقراض الهامشي، عند صفر بالمئة و0,25 بالمئة على التوالي. وتوقع المركزي ان تظل اسعار الفائدة الرئيسية عند مستوياتها الحالية المنخفضة، إلى ان يرى توقعات التضخم تتقارب بقوة إلى مستوى قريب بما فيه الكفاية، ولكن اقل من 2 بالمئة ضمن افق التوقعات. وذكر انه سيُجري عمليات شراء الأصول الصافية في إطار خطة حماية البيئة.

الكويت: 7 شركات عقارية متورطة بعمليات غسل أموال

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

كشفت بيانات حكومية صادرة عن وحدة التحريات المالية التابعة لمجلس الوزراء، اطلعت عليها «العربي الجديد»، عن تورط شركات عقارية في غسل أموال بنحو 1,5 مليار دولار. كما أوضحت البيانات أن هناك نحو 7 شركات عقارية قامت بعمليات غسل أموال خلال عامي 2019 و2020 على نطاق واسع، من خلال بيع وشراء عقارات داخل الكويت وخارجها وإعلانات وهمية تم ترويجها داخل البلاد بطرق مختلفة.

من جانبه، قال مصدر قانوني مطلع لـ «العربي الجديد» إنه تمت إحالة 8 متهمين بعد ارتكابهم جرائم غسل أموال ونصب واحتيال والترويج لوحدات سكنية وعقارات وهمية، حيث كشفت التحقيقات أن المتهمين تحصلوا على مئات الملايين من خلال جرائم النصب العقاري التي انتشرت خلال الآونة الأخيرة في البلاد. وأشار المصدر، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، إلى أن مئات المواطنين وقعوا ضحايا للنصب العقاري من خلال شركات كويتية لديها تراخيص رسمية صادرة عن وزارة التجارة والصناعة الكويتية، فيما تم استدعاء بعض مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي وشركات إعلانية بعد القيام بترويج تلك العقارات بوسائل مختلفة، لافتا إلى أن التحقيقات لا تزال جارية مع العديد من الشخصيات العامة والمشاهير والشركات، الذين قد يثبت تورطهم، لافتا إلى أن هناك أوامر منع سفر صدرت بحق العديد من المواطنين والمقيمين تجنبا لهروب المتهمين وحتى انتهاء التحقيقات.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي علي الهاجري، إن الحكومة تأخرت كثيرا عن أداء دورها في ما يتعلق بقضايا النصب العقاري التي شهدتها الكويت خلال الفترة الماضية، خصوصا بعد جرس الإنذار الذي أطلقه المواطنون الذين تعرضوا للنصب والاحتيال وشراء عقارات وهمية داخل الكويت وخارجها. ودعا الهاجري خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» إلى تشديد القوانين الكويتية لمكافحة الفساد ومحاربته، خصوصا في ظل قضايا الفساد غير المسبوقة التي ظهرت في الآونة الأخيرة والتي وقع ضحيتها مئات المواطنين والمواطنات.

وفي وقت سابق، أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي، خالد الروضان، أن الوزارة حريصة على التعاون مع كل الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لتولي فريق من المحامين عمليات التدقيق في عقود بيع وشراء العقارات.

أين ذهبت مليارات السيسي؟

مصطفى عبدالسلام

لن نناقش محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر في مدى دقة الأرقام التي جاءت على لسانه، مساء الأربعاء، وقال فيها إن إجمالي التدفقات النقدية الدولارية التي جاءت إلى مصر، على مدار 6 سنوات، منذ وصول السيسي إلى الحكم، بلغت 431 مليار دولار، فالأرقام صحيحة، وقد تفوق الرقم، خاصة إذا ما أضفنا إليها الأموال المتدفقة على البلاد والتي لا تمر عبر البنوك.

لكن السؤال الأول هو: ما مصدر تلك الأموال الضخمة التي جذبتها مصر طوال 6 سنوات، هل هي موارد ذاتية من أنشطة السياحة والصادرات وتحويلات المغتربين وقناة السويس والاستثمارات الأجنبية؟ أم أن جزءاً مهما من هذا الرقم الضخم جاء من القروض التي تجاوزت قيمتها 75 مليار دولار، إضافة إلى المنح الخليجية التي تجاوزت 60 مليار دولار في الفترة من 2013 وحتى 2015.

والسؤال الثاني هو: كم سترد مصر من هذه الأموال المتدفقة عليها، وما هي الكلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمعيشية للقروض الخارجية؟ خاصة تلك التي حصلت عليها البلاد من صندوق النقد والبنك الدوليين وصاحبها تطبيق برنامج تقشفي عنيف ألقى بنصف المصريين في خانة الفقر، وقضى على الطبقة الوسطى ورفع معدلات البطالة. أما السؤال الثالث والأهم هنا هو: أين ذهبت تلك المليارات من الدولارات التي تزيد عن 6,8 تريليونات جنيه، ما أوجه إنفاقها، كيف انعكست على حياة المصريين، هل خفضت معدلات الفقر والبطالة، هل رفعت قيمة الدعم المقدم لسلع رئيسة مثل رغيف الخبز والبنزين والسولار والكهرباء والمياه، هل قللت عجز الموازنة، هل حسنت من الوضع المعيشي للمواطن، هل تم توجيه جزء من تلك الأموال لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية ساعدت الحكومة في توفير فرص عمل لملايين الشباب العاطل خاصة من خريجي الجامعات، هل تم توجيه جزء من الأموال لحل أزمة السكن؟ كم تم توجيه من هذه المليارات الضخمة لإقامة مدارس ومستشفيات وتطوير أهم قطاعين يرتبطان بالمواطن، الصحي والتعليمي؟

الإجابة بالطبع، لا، فلم يحدث شيء من تلك الأمور، والأرقام والواقع يقولان إن حال المواطن انهار بشدة خلال السنوات السبع الماضية، وذلك بشهادة جهاز الإحصاء الحكومي الذي اعترف بحدوث زيادة كبيرة في معدلات البطالة والفقر، وأن قطاعا كبيرا من المصريين بات يقترض للإنفاق على الأكل والشرب والمسكن، وبشهادة البنك الدولي الذي يشيد صباح مساء بنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي اعترف في وقت سابق بأن حوالي 60% من المصريين باتوا إما فقراء أو أكثر احتياجا.

اسواق

3 عملات للتعامل في شمال سورية: المواطن الضحية

وقع المواطنون في شمال سورية ضحية لفوضى الاسواق، إذ توجد 3 عملات نقدية للتعامل، وهي الليرة التركية والدولار الاميركي والليرة السورية

ريان محمد

أصبح كل شيء في ريف حلب يسعّر بالليرة التركية أو الدولار الأميركي مع تجاهل تام لليرة السورية. تجد البائع حاملاً الآلة الحاسبة ليحسب ثمنها بحسب سعر الصرف، محملاً الزبون فارق سعر التصريف بين البيع والشراء، بحسب محمد الحمصي، المقيم في مدينة الباب بريف حلب، مبينا لـ«العربي الجديد»، أن «جميع المحلات التجارية سعرت بضاعتها بالليرة التركية والدولار الأميركي». ولا يعلم الحمصي من يحدد سعر الصرف اليوم في مناطق الشمال الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة، مبينا أن «صرافي العملة غالبا هم مصدر سعر صرف الليرة السورية، في حين يمكن أن يكون هناك هامش اختلاف في السعر بينهم، قد يصل إلى 100 ليرة، وهو فارق صغير بالنسبة للمبالغ الصغيرة».

ومن يستلم أجره بالليرة السورية يشعر بأنه مغبون، فهو عليه أن يحول أجره إلى الليرة التركية أو الدولار، وبالطبع يخسر جزءا من راتبه كفارق صرف، جراء انهيار القيمة الشرائية لليرة السورية. وأضاف الحمصي «مسألة تذبذب سعر الصرف زاد من سوء الوضع المعيشي، خاصة أن المنطقة تغص بالشباب العاطل عن العمل جراء قلة فرص العمل، التي إن توفرت لا تؤمّن دخولها الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية».

وتوجد شريحة من الموظفين تتقاضى أجورها بالليرة التركية، مثل العاملين في المجالس المحلية وقطاع التربية والصحة والعاملين في المنظمات والشرطة وعناصر الجيش الوطني، فمثلا راتب المعلم 750 ليرة تركية، والعاملون في المجالس المحلية تتراوح ما بين 500 و1000 ليرة تركية، وهذه الرواتب تعتبر متدنية جدا بالنسبة للأسعار، فالعائلة بحاجة على الأقل إلى ثلاثة آلاف ليرة تركية شهريا لتحصل على احتياجاتها المعيشية الأساسية». وفي اعزاز بريف حلب الشمالي، أكثر من 70% من التعاملات المالية أصبحت بالليرة التركية، بحسب أبو هاني الحلبي، المقيم في اعزاز، قائلا، في حديث مع «العربي الجديد»، «إضافة إلى الليرة التركية، هناك تعاملات بالدولار، في حين يمكن اعتبار التعامل بالليرة السورية في المرتبة الثانية». ولفت إلى أن «العاملين الذين ما زالت أجورهم بالليرة السورية، تأثروا بشكل كبير جراء التعامل بالليرة التركية، فأجورهم ثابتة بالليرة السورية، التي تنخفض قيمتها بشكل يومي، فمن يأخذ خمسة آلاف ليرة سورية عندما يحولها إلى ليرة تركية، لا تؤمّن له طعام يومه، فالكيلو غرام الواحد من السكر بـ3,5 ليرات تركية والبطاطا بـ5 ليرة وربطة الخبز بـ2 ليرة».

وبيّن الحلبي أن «اليوم نسبة المتعاملين بالليرة التركية تجاوزت الـ70%، وقد تصل خلال الثلاثة أو الستة أشهر المقبلة إلى 100%، خاصة أن خلال الأيام الماضية أصبحت الفئات الصغيرة من العملة التركية متوفرة بنسبة 30%، وهذا يسهل عملية التعامل، والفئات الكبيرة متوفرة بنسبة 90%». من جانبه، يعتبر زياد بيطار، طالب جامعي من إدلب «التعامل بالليرة التركية أفضل من الليرة السورية»، مضيفا في حديث مع «العربي الجديد»: «مثلا تباع ربطة الخبز في الفرن بألف ليرة سورية، أما بالتركي فهي تباع بليرتين تركيتين، سعر صرفهما ما يقارب 700-800 ليرة سورية. وبالنسبة للبنزين، فإن اللتر يباع بـ 1700 ليرة سورية، أما على التركي فيباع بـ4 ليرات، ما يعادل نحو 1400 ليرة سورية». ورأى أن «من بقي راتبه إلى اليوم بالسوري متضرر ومجبر على أن يحول راتبه إلى ليرة تركية، أفضل من أن يشتري حاجاته بالعملة المحلية، خاصة أن قيمتها الشرائية تنخفض بشكل يومي».

وتابع «هناك حالة استغلال من بعض أصحاب المحال التجارية والمهن، حيث مازالوا يدفعون أجور العمال لديهم بالليرة السورية، بالرغم من أنهم يبيعون بضاعتهم بالليرة التركية، مستفيدين من فرق سعر التصريف، وهذا يجعل العمال يطالبون بأن تكون أجورهم بالتركي أو الدولار».

بدوره، قال وزير الاقتصاد في «الحكومة المؤقتة» المعارضة عبد الحكيم المصري، في حديث مع «العربي الجديد»: «هناك فوضى في السوق من حيث التسعير، وإن كان عامل المنافسة حاضرا، إضافة إلى دوائر تموينية تابعة للمجالس المحلية لاستقبال ومتابعة الشكاوى». وأضاف «سعر الصرف خاضع اليوم إلى العرض والطلب، ومتأثر بأسعار العملات العالمية، ومن الصعب جدا أن يتم ضبطه في الظروف الحالية، وبالرغم من ذلك هناك تجاوزات فيما يخص وضع هامش ربح كبير ما بين سعر الشراء والبيع، وذلك لوجود مستغلين لعدم استقرار سعر صرف الليرة السورية». وبيّن أن «الحكومة المؤقتة تعمل حاليا على تشكيل مؤسسة مالية، تعمل على ضبط أسعار الصرف وعمل الصرافين، خاصة تحديد هامش الربح ما بين سعر الشراء والبيع»، مضيفا أنه «حاليا التوجه هو للتعامل بالدولار الأميركي والليرة التركية، ومن يرغب في التعامل بالليرة السورية لا مشكلة، إن بقي قبول لها بين الناس، خاصة أن قلة قليلة ستبقى أجورها بالليرة السورية مثل المتقاعدين».

واعتبر الوزير أن «العملة السورية فقدت وظائفها كمقياس للقيمة، فمن يسعر بضاعته بالليرة السورية يوميا يجبر على تغيير السعر عدة مرات».

يشار إلى أن الليرة السورية شهدت انهيارا غير مسبوق خلال الأشهر الأخيرة، حيث وصل سعر صرف الدولار الواحد إلى أكثر من ثلاثة آلاف ليرة سورية في السوق السوداء.

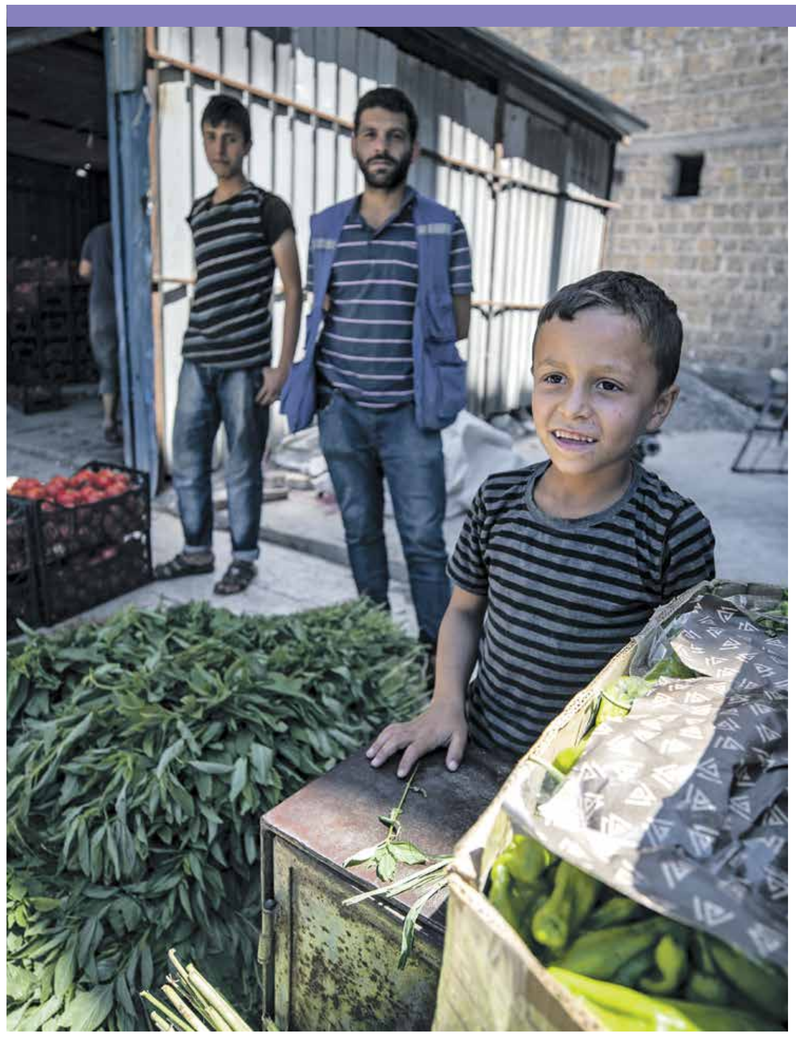
تدهور الليرة السورية يفاقم معيشة المواطنين (الأناضول)

7,478
بلغ سعر العملة التركية، أمس الخميس، نحو 7,478 ليرات مقابل الدولار، حسب وكالة الأناضول. وشهدت الليرة التركية تراجعا كبيرا في سعرها مقابل العملات الأجنبية خلال الفترة الأخيرة.

المغرب

الارتهان للأمطار يعرقل الأمن الغذائي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يفترض في المغرب توفير 15 مليون طن من الحبوب في المستقبل من أجل تلبية الطلب الداخلي، غير أن الارتهان للتساقطات المطرية يجعل بلوغ ذلك الهدف صعبا، خاصة في غياب توجه يكرس السيادة الغذائية (الأمن الغذائي)، حسب خبراء. كشفت الظرفية المرتبطة بالجائحة أن المغرب ما زال بعيدا عن بلوغ الاكتفاء الذاتي من الغذاء، حيث لا يفضي الإنتاج المحلي إلى تلبية الاستهلاك المحلي أو الاستجابة لطلب الشركات التي تتولى تحويل المنتجات الزراعية صناعيا. ويلاحظ المركز المغربي للظرفية أن العجز على مستوى إنتاج الحبوب بلغ في المتوسط 35 في المائة، بينما وصل بالنسبة للزيوت الغذائية إلى 65 في المائة، ويستقر عندما يتعلق الأمر بالنسبة للسكر في حدود 53 في المائة، ويبلغ في ما يتصل بالحليب إلى 10 في المائة.

ويرى خبراء المركز في دراسة حديثة، أن التوقعات الاستشرافية تشير إلى أن حاجيات المغرب من الحبوب سترتفع في المستقبل إلى 15 مليون طن، بينما يراوح الإنتاج في المتوسط بين 7 و9 ملايين طن. ويشهد إنتاج القمح في الأعوام الأخيرة تقلبات كبيرة مرتبطة بالتساقطات الأخيرة، فقد وصل الإنتاج في العام الحالي إلى 3,2 ملايين طن، مقابل 5,2 ملايين طن في العام الماضي و10,2 ملايين طن في العام الذي قبله، حسب تقارير رسمية. وكان فرع الجمعية الدولية «أطاك» بالمغرب، قد خلص في دراسة أنجزتها حول السيادة الغذائية، إلى أن المغرب الذي كان مصدرا للحبوب والقطن في الستينيات من القرن الماضي، أضحى مستوردا لهاتين السلعتين. ويتصور المغرب الذي راهن على تصدير الخضر والفواكه، افتراض أن عائداتها ستتيح له تأمين حاجياته من المنتجات الغذائية، غير أنه تجلى أن تلك الصادرات لا تغطي سوى نصف واردات المملكة من الغذاء والسلع الفلاحية، علما أن الحبوب تمثل فيها حوالي 37 في المائة. ويرى الخبير في القضايا الزراعية محمد الهاكش، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج يمكن أن تتيح للمغرب تأمين 6 ملايين طن من الحبوب في سنة جافة، بينما يمكن تحقيق 15 مليون طن في سنة ماطرة. ويذهب الهاكش، الذي يتولى مهمة الناطق الرسمي باسم «فيا كابيسينا» بالمغرب، إلى أنه عوض التركيز على الأمن الغذائي الغامض الذي يفترض توفيره عبر شراء الغذاء من السوق الدولية، يجب التشديد على السيادة الغذائية في المنطقة.

ويضيف أن تحقيق السيادة الغذائية يبقى مرتبطا بالقرار السياسي للسلطات العمومية، بما يساعد على تحقيق الاكتفاء من السلع الأساسية، التي تتمثل في الخبز والزيوت والسكر، معتبرا أنه يجب الحسم بين تصدير منتجات يوفر الدعم لمنتجيها أو توفير الدعم لمنتجي الحبوب من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من تلك السلعة.

وتشير بيانات مكتب الصرف إلى أن واردات المغرب من الغذاء في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، قفزت إلى 3,5 مليارات دولار، بزيادة بنسبة 23,2 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويعزى هذا الارتفاع إلى واردات القمح التي زادت بنسبة 44,4 في المائة في سبعة أشهر لتصل إلى 870 مليون دولار، كما ترد إلى واردات الشعير التي قفزت من 36 مليون دولار إلى 182 مليون دولار. ويحصل هذا الارتفاع لواردات الغذاء، خاصة القمح، في وقت يسعى فيه المغرب لتأمين مخزون منها في ظل تدابير الحجر الصحي. وكانت دراسة للمندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، قد توصلت إلى أنه رغم الفوائض التي حققها المغرب على مستوى الفواكه والخضروات والبيض ومنتجات الأسماك، إلا أنه يعرف ضعفا في تغطية حاجيات الاستهلاك عندما يتعلق الأمر بسلع أساسية. وتتوقع الدراسة أن المغرب سيستمر في استيراد السلع الغذائية في أفق 2025، إذ سيصل إلى 26 في المائة بالنسبة للزيوت، وترتفع النسب إلى أكثر من ذلك بالنسبة إلى العديد من السلع الأخرى.

نقص الامطار ادى الى تراجع الانتاج الزراعي (عبد الخالق سيبا/فرانس برس)

أخبار العرب

تباطؤ التضخم السنوي في مصر

تباطأ نمو التضخم السنوي في مصر إلى 3,6 بالمائة في أغسطس/آب الماضي، مقارنة مع 4,6 بالمائة في يوليو/تموز الماضي، مدفوعا بتراجع تأثيرات زيادة أسعار الكهرباء، على أسعار المستهلك، وتراجع الاستهلاك. واعتبارا من فاتورة يوليو/تموز الماضي، أعلنت الحكومة المصرية عن رفع تعرفة الكهرباء، في الأسواق المحلية بنسب متفاوتة وفق شرائح الاستهلاك المنزلية والتجارية. وقال الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أمس، إن التضخم على أساس شهري انكمش بنسبة 0,3 بالمائة خلال أغسطس الماضي، بعد أن سجل نموا بنسبة 0,2 بالمائة في يوليو. وتؤشر البيانات إلى استمرار تراجع الاستهلاك المحلي على السلع بما فيها الأساسية، وسط تأثر الاقتصاد المحلي بالتبعات السلبية لتفشي فيروس كورونا. وعلى أساس سنوي، سجلت مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود ارتفاعا بنسبة 2,4 بالمائة. والملابس والأحذية بنسبة 2,1 بالمائة، فيما قفزت مجموعة التعليم بنسبة 28,5 بالمائة.

تونس تسعى لنمو أكبر من 3%

قال وزير الاقتصاد والمالية التونسي علي الكعلي، إنه لا يمكن لبلاده تحمّل استمرار تسجيل نسبة نمو اقتصادي دون 3 بالمائة، جاء ذلك، خلال جلسة حوار للوزير الكعلي، أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية في البرلمان التونسي. وأضاف الكعلي: «تونس كبلد نام لا يمكن أن يتحمل تواصل تسجيل نسب نمو لا تتجاوز 3 بالمائة.. من الضروري تجاوز التراجع الحاد في نسب النمو المسجلة». وسجّل اقتصاد البلاد انكماشا بنسبة 21,6 بالمائة خلال الربع الثاني من العام الجاري، وفق بيانات المعهد التونسي للإحصاء (حكومي).

وبحسب البيانات، ارتفعت معدلات البطالة إلى 18 بالمائة، خلال الفترة نفسها.

وخصصت لجنة المالية في البرلمان، الأربعاء، جلسة الحوار مع الكعلي، لدراسة مشروع قانون يتعلق بتنشيط الاقتصاد، واتفاق قرض مبرم بين تونس والبنك الأفريقي للتنمية في 4 يونيو/حزيران الماضي، بقيمة 180 مليون يورو. وقال الكعلي، إن «مشروع قانون تنشيط الاقتصاد، يهدف إلى إدماج القطاع الموازي ضمن الاقتصاد المنظم للدولة، وهذا من أولويات الحكومة الحالية».

تقارير عربية

ازمات

زراعة الحبوب في اليمن تخسر نصف الإنتاج

صنعاء ـ **محمد راجح**

دفعت مجموعة من العوامل على رأسها الحرب والصراع الدائر والفراغ الحكومي وأزمات الوقود، إلى انحسار حاد في زراعة محاصيل الحبوب التي انخفضت إنتاجيتها بما يقارب نحو النصف خلال السنوات الخمس الماضية في اليمن.

وحسب بيانات صادرة عن وزارة الزراعة والري اطلعت عليها «العربي الجديد»، فقد تراجع إنتاج اليمن من محاصيل الحبوب الغذائية مثل القمح والذرة والدخن والشعير خلال سنوات الحرب التي تشهدها البلاد إلى 300 ألف و500 طن حاليا مقارنة بنحو 700 ألف طن عام 2014، فضلاً عن انخفاض المساحة المزروعة بهذه المحاصيل إلى 505 آلاف هكتار من 727 ألف هكتار خلال نفس الفترة. في السياق، يتحدث أستاذ الزراعة بجامعة صنعاء، عماد الصلاحي، عن الجفاف كسبب رئيسي لهذا التدهور وانعدام الحافز لدى المزارعين نظراً لغياب دور الدولة والمؤسسات الزراعية العامة في مساعدة المزارعين على تحسين إنتاجية مزارعهم من الحبوب عوضاً عن زراعة شجرة «القات» من خلال تقديم الحوافز اللازمة التي تشجعهم على زراعة هذه المحاصيل ودورها في مكافحة الفقر والجوع المتفشي في البلاد.

> الحكومة تستورد معظم الاحتياجات الغذائية من الخارج

ويشير الصلاحي لـ«العربي الجديد» إلى أن الزراعة في اليمن لا تزال تقليدية، الأمر الذي يجعلها عرضة للتقلبات المناخية وتغيرات المواسم الزراعية وقلة الأمطار، لذا فإن التحول إلى الزراعة «داخل المحميات» قد تشكل حلا يمكن من خلاله تلافي جزء من الانهيار والانحسار المتواصل في زراعة الحبوب. ويلعب قطاع الزراعة دوراً حيوياً في دعم الأمن الغذائي ومكافحة الفقر في اليمن حيث يوفر حوالي 25 في المائة من الاستهلاك الغذائي في البلاد، ويساهم بحوالي 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويشغل 40,9% من إجمالي قوة العمل، حسب بيانات رسمية.

ويعتبر القمح سلعة استراتيجية في غاية الأهمية للأمن الغذائي في كل البلدان، وتزداد أهميته في اليمن باعتباره مكوناً أساسياً في الوجبات الغذائية للمستهلكين بمختلف شرائحهم ومناطقهم.

لكن إنتاج القمح المحلي محدود ومتناقص في مقابل تنامي الاحتياجات الاستهلاكية للسكان وبالتالي، انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح إلى أقل من 5 في المائة من اعتماد شبه كلي على استيراده من الخارج.

ويشكو مزارعون في المناطق الشرقية من اليمن مثل الجوف وحضرموت من أزمة الوقود المتفاقمة خلال مواسم زراعة وحصاد الحبوب بالسنوات الأخيرة، ما دفع البعض إلى الإقلاع عن زراعة بعض المحاصيل مثل القمح الذي تراجعت زراعته بشكل كلي، إذ يحتاج الفدان الواحد نحو 500 لتر من البنزين.

ويقول المزارع من محافظة الجوف شمال شرقي اليمن، أحمد الوهيني، إن الحرب أضرتهم كثيراً إلى جانب أزمة الوقود هناك مشكلة المياه التي تشكل لهم وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، معضلة رئيسية، إذ تحتاج محاصيل مثل الذرة الرفيعة التي تشتهر هذه المحافظة بإنتاجها إلى مياه غزيرة في ظل اعتمادهم على مياه الأمطار الشحيحة والزراعة التقليدية.

ويؤكد المزارع معاناتهم من انتشار الجراد الصحراوي وتوقف كثير من المزارعين في هذه المنطقة عن إنتاج بعض محاصيل الحبوب للافتقاد إلى المبذور أيضاً وإلى المستلزمات الزراعية والأسمدة والمبيدات التي تكافح الآفات والحشرات التي تلتهم ما يتم إنتاجه من محاصيل قبل نضوجها.

ويستورد اليمن معظم احتياجاته الغذائية من الخارج، في ظل أزمة غذائية طاحنة تجتاح البلاد مع انهيار الأمن الغذائي بالتوازي مع أزمة حادة في العملة الوطنية التي تشهد انخفاضا متواصلا وتراجع سعر صرف الريال الذي فقد 150 في المائة من قيمته مقابل الدولار.

ويرى رئيس بنك الطعام في اليمن، محمد الأنسي، أن من كوارث الحرب الدائرة إلى جانب ما أحدثته من دمار هائل وتدهور اقتصادي ومعيشي كبير، أنها ساهمت في استهداف القدرات الإنتاجية للمجتمع اليمني الذي يعتبر بطبيعته مجتمعا زراعيا نتيجة للاختلالات التي سادت التدخلات الإنسانية والاعتماد على توزيع السلال الغذائية على فترات متباعدة وبشكل عشوائي.

ومع توسع دائرة الفقر واجتياح الجوع لنسبة كبيرة من السكان الذين ساهمت هذه الاختلالات في ريطهم بالمساعدات الإغاثية، يلفت الأنسي في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى توسع الفجوة الغذائية نظراً لانهيار الأمن الغذائي وترك زراعة الحبوب والقمح والشعير وغيرها واتساع الفجوة لتشمل أكثر من 20 مليون يمني مهددين بالعجز عن توفير قوت يومهم الذي أصبح رهن تقلبات سعر الصرف مع الاعتماد على الاستيراد من ناحية والمساعدات الإغاثية المحدودة من ناحية أخرى.

ويتطرق إلى فكرة إعادة توجيه برامج المساعدات الإغاثية التي قد تشملها تبعات تفشي فيروس كورونا، بما يراعي دعم وتحفيز المزارع اليمني ويضمن تنشيط دوره الإنتاجي وتعزيز مناعته ضد الأزمات، وتحويله من مستهلك للمساعدات الغذائية إلى منتج للمحاصيل الضرورية كالحبوب.

وتؤكد دراسة صادرة عن وزارة الزراعة والري اليمنية اطلعت عليها «العربي الجديد»، أن المنطقة الشرقية والمرتفعات الجبلية أهم المناطق الواعدة لزراعة الحبوب في اليمن خصوصاً القمح، لما تتوفر عليه من مزايا فريدة عن سواها من المناطق مثل وفرة المياه الجوفية وقابلية إدخال التقنيات الحديثة في العمليات الزراعية، الأمر الذي يجعلها مؤهلة لزيادة إنتاج القمح بعوائد مجزية إلى 114 ألف طن.

تدهور القطاع الزراعي بسبب الحرب (محمد حويس/فرانس برس)

ارتفاع البطالة في فلسطين

صعد معدل البطالة في فلسطين إلى 26,6% خلال الربع الثاني من العام الجاري 2020، مقارنة مع 25% في الربع الأول، وسط تأثير سلبي لتفشي فيروس كورونا على الوظائف. وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أمس الخميس، إن عدد العاملين في السوق، تراجع خلال الربع الثاني من مليون فرد إلى 888,7 ألفا، بنسبة هبوط بلغت 12%. وتراجع عدد القوى العاملة الذين هم على رأس عملهم، في سوق الضفة الغربية بنسبة 10 بالمائة، بينما كان التراجع أكبر في قطاع غزة بنسبة 17 بالمائة. وبلغت نسبة البطالة في القطاع 49% بعد عاطلين عن العمل بلغ 203,2 آلاف فرد، بينما بلغت البطالة في الضفة 14,8% بعد 118,2 ألف فرد. ووفق أرقام الإحصاء فإن 264,1 ألف فرد تغيبوا عن عملهم في الربع الثاني بسبب جائحة كورونا، والقيود الحكومية على الحركة، والحجر المنزلي.

العراق

حرب على الاكتفاء الذاتي من الأسماك

بغداد ـ **اكثم سيف الدين سلام الجاف**

أثار نفوق مئات الأطنان من الأسماك في أهوار العراق (جنوب)، والغموض الذي رافق عمليات التحقيق في أسبابها، مخاوف من عمليات استهداف منظمة يتعرض لها الاقتصاد العراقي، الذي يحاول أن ينهض في وجه أزمة مالية خطيرة تعصف بالبلاد، في ظل مساع حكومية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال بعض المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية. ويندرج تسميم الأهوار، ضمن مسلسل تكرر في الأعوام السابقة استهدف الثروة السمكية، وتسبب في نفوق الاف الأطنان حينها، فضلا عن استهداف محصولي الحنطة والشعير، بعمليات حرق منظمة، بعدما أعلنت الحكومة العراقية وقتها تحقيق اكتفاء ذاتي فيه.

ويعدّ هور الدلج، الواقع بين محافظتي القادسية وواسط (جنوب) من اكبر تلك الأهوار التي استهدفت بالتسميم، ويضم نوعيات نادرة من الأسماك، منها البني والمخيط، وغيرها، وقد شكلت وزارة الزراعة العراقية لجنة تحقيقية للوقوف على أسباب نفوق الأسماك.

ووفقا لمسؤول عراقي مطلع على سير التحقيقات الجارية في الملف، فإن «النتائج الأولية التي استندت على تحليلات مخبرية للأسماك النافقة، أثبتت أن التسمم ناجم عن مادة دخيلة في بيئة الأسماك ذاتها داخل الأهوار، بمعنى أن هناك طرفا متسببا وليس ناجما عن خلل أو مشكلة بيئية».

وأوضح المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد» أن «التحقيقات مازالت جارية لمعرفة تفاصيل أكثر والتوصل إلى أدلة وقرائن». ولمّح إلى وجود جهات مستفيدة من ذلك، أبرزها أدرع التجارة المفتوحة مع إيران التي تراجع استيراد السمك منها إلى العراق بفعل تنامي الثروة السمكية وتحقيق اكتفاء شبه ذاتي منها في العراق». وأشار إلى أن «الحكومة تتابع مجريات التحقيق، وأن محققين سيصلون من بغداد للمشاركة وللاطلاع على التفاصيل أولا بأول وإعلام الحكومة بالنتائج».

لجنة الزراعة البرلمانية أكدت أن استهداف الثروة السمكية، يأتي ردّا على سعي العراق إلى تحقيق اكتفاء ذاتي منها، وأن جهات إقليمية تقف وراءها.

وقال عضو اللجنة، النائب علي البديري، لـ«العربي الجديد»، إن «نتائج التحقيق أثبتت أن السم حدث بفعل فاعل، لكن للأسف لم يتم حتى الآن، تحديد الجهة التي نفذته»، مؤكدا أن «الغرض من تسميم مياه الأهوار، هو ضرب الاقتصاد العراقي، وقد لاحظنا أخيرا أنه كلما يتم الإعلان عن اكتفاء ذاتي في أي مشروع نباتي أو حيواني، تقابله هجمة ضد المنتج».

وشدد، أن «الهجمة على الاقتصاد العراقي وخاصة الزراعة مرتبطة بدول كانت تحقق أرقاما قياسية من صادراتها للعراق، وهي دول جوار تعتمد على السوق العراقية باستهلاك منتوجاتها»، مشيرا إلى أن «هناك أهدافا في الخفاء لتلك الدول، وأن أي تطور اقتصادي عراقي يضر بمصالحها، لذا فهي تسعى لضرب المنتوج المحلي العراقي، وقد حولت العراق أيضا سوقا لإدخال البضائع منتهية الصلاحية».

اللجنة المالية البرلمانية حمّلت الحكومة المسؤولية من جراء تلك العمليات، مطالبة إياها باتخاذ إجراءات صارمة لحماية المشاريع الاقتصادية العراقية. عضو اللجنة، النائب جمال كوجر، لم يستبعد أن يكون نفوق الأسماك بفعل متعمد، لا سيما وأن الحدود مفتوحة. وقال كوجر لـ«العربي الجديد»، «هناك دول لا تريد للدولة العراقية أن تكون لها موارد واكتفاؤها الذاتي، هم يحاولون أن يبقى العراق سوقا مفتوحا لها، وتريدها أن يكون دولة ضعيفة اقتصاديا ومعتمدة بشكل كامل على الدول الأخرى».

وانتقد ضعف الإجراءات القانونية التي «يفترض على الحكومة أن تتخذها إزاء أي استهداف لموارد العراق»، محملا الحكومة مسؤولية ذلك «لو كانت هناك إجراءات صارمة لحماية المشاريع الاقتصادية العراقية لما تعرضت الأسماك إلى ذلك».

خبراء في الشأن الاقتصادي العراقي، أكدوا أن استهداف الاقتصاد تجاوز حدود الكم، وبدأ مرحلة استهداف النوع، من خلال حملته الجديدة على الأهوار.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطوان، لـ«العربي الجديد»، «المشكلة مع تسميم الأهوار، أكبر من الخسائر الاقتصادية التي يتعرض لها البلد، إذ أننا بدأنا نفقد أنواعا معينة ونادرة من الأسماك، وهي لا توجد إلا في تلك الأهوار، فهو استهداف نوعي وليس فقط استهدافا كميا، وأن أسماك الأهوار لها نكهة خاصة، تختلف عن غيرها من الأسماك الأخرى».

وحمّل الحكومة جزءا من المسؤولية، بسبب سوء الإدارة للمشاريع وانتشار الفساد وغير ذلك، وعدم تنفيذ الخطط الوقائية لحماية الثروة السمكية، مشيرا إلى أن «العراق محط اطماع كثير من الدول، التي اعتادت على استهداف العراق والعيش على مشاكله واستهداف قطاعة الإنتاجي ومن ثم شلل الاقتصاد العراقي».

أخبار العالم

ارتفاع طلبات إعانة البطالة الأميركية

وصل عدد الأميركيين المتقدمين بطلبات جديدة للحصول على إعانة البطالة إلى مستويات مرتفعة الأسبوع الماضي. وقالت وزارة العمل الأميركية أمس الخميس، إن إجمالي الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة العمل في ضوء العوامل الموسمية بلغ 884 ألفا للأسبوع المنتهي في الخامس من سبتمبر/ أيلول دون تغيير عن الأسبوع السابق. كان اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم توقعوا أن يبلغ عدد الطلبات 846 ألفا في أحدث أسبوع. وعلى الرغم من أن الطلبات انخفضت من مستوى قياسي عند 6,867 ملايين في نهاية مارس/ آذار، تتواصل عمليات التسريح في شتى الصناعات، إذ استنفدت الشركات قروضا من الحكومة للمساعدة بشأن الأجور ويستمر فيروس كورونا. وانتهت مساعدة مكملة لإعانة البطالة الأسبوعية في يوليو/ تموز. ويُنسب إلى المساعدة الفضل في التعافي القوي للأنشطة الاقتصادية بدءاً من نمو قياسي لمبيعات التجزئة في مايو/ أيار.

26,8 مليون مسافر عبر مطارات إسطنبول

بلغ عدد المسافرين عبر مطارات إسطنبول، 26 مليوناً و 83 ألفاً و852 شخصا، خلال الأشهر الـ 8 الأولى من العام الحالي. وبحسب معطيات أحصتها الأناضول من إدارة تشغيل المطارات في تركيا (DHMI)، فإن مطارات إسطنبول شهدت خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني – أغسطس/آب 2020، تنظيم 224 ألفا و919 رحلة طيران، في مطار أتاتورك، بلغ عدد رحلات الخطوط الداخلية، 6 آلاف و284، فيما بلغ عدد رحلات الخطوط الخارجية 17 ألفاً و 4، ليصل إجمالي الرحلات إلى 23 ألفاً و325 رحلة، وخلال الفترة نفسها، شهد مطار صبيحة غوكشن، تنظيم 49 ألفاً و780 رحلة داخلية و26 ألفا و796 رحلة خارجية، أي في الإجمال 76 ألفاً و576 رحلة.

مال وسياسة

تجري ألمانيا، التي تقود الاتحاد الأوروبي اقتصادياً، بالتعاون مع فرنسا، مشاورات لبناء استراتيجية جديدة للتعامل مع آسيا تقوم على الشراكات التجارية مع الديمقراطيات الآسيوية وطي صفحة التجارة الصينية في بناء النظام العالمي لفترة ما بعد كورونا

أوروبا تشارك في عزل بكين

استراتيجية فرنسية ألمانية جديدة للتضييق على المنتجات الصينية

لندن ـ **العربي الجديد**

تتجه كل من برلين وباريس لبناء استراتيجية جديدة لعزل الصين في علاقاتها التجارية مع آسيا، بغض النظر عمن سيفوز في الانتخابات الرئاسية الأميركية في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني. وبدت ملامح هذه الاستراتيجية التي تؤسس لعزل الصين تتبلور، وفقاً للتصريحات الألمانية الأخيرة والتراجع الأوروبي تجاه اتفاقية شراكة استثمارية مع بكين كان مخططاً التفاوض حولها خلال الخريف الجاري. وحسب الاستراتيجية، تتجه ألمانيا نحو بناء شراكات تجارية مع الديمقراطيات في آسيا، والتخلي التدريجي عن المفهوم القديم القائم على مبدأ «التجارة مقابل التحول وفتح الأسواق في الصين» التي اتبعتها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل طوال سنوات في تعاملها مع التنين الصيني. في هذا الشأن، قال وزير الخارجية الألماني: «نرغب في المساعدة على بناء النظام العالمي المستقبلي بحيث يبنى على حكم القانون والتعاون الدولي وليس على قاعدة البقاء للأقوى».

وأضاف ماس في تصريحات، في الثاني من سبتمبر/ أيلول الجاري: «لهذا السبب كثفنا من التعاون مع الدول التي تشاركنا القيم الليبرالية والديمقراطية في آسيا».

ويشير الوزير الألماني بهذا التصريح إلى استراتيجية ألمانيا الجديدة في آسيا التي تعمل على تنفيذها بالتعاون مع فرنسا. وتعمل الحكومتان الفرنسية والألمانية على بناء استراتيجية متكاملة في آسيا تقوم على تكثيف العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الديمقراطية وطيها بالتدريج مع بكين. وفي هذا الشأن، جمدت كل من بريطانيا وفرنسا استخدام تقنية شركة هواوي الصينية «جي 5» في شبكات الاتصالات.

وترى الحكومة الألمانية، حسب تحليل بنشرة «نيكاي آشيان رفيو»، أن الحكومة الألمانية غاضبة من سلوكيات الحكومة الصينية تجاه شركاتها التي تصنع في أراضيها، خاصة السلوكيات الخاصة بإجبار شركاتها على تسليم أسرارها التقنية. وكانت الشركات الألمانية قد اشتكت لحكومة بلادها من هذه السلوكيات. وهذه الاحتجاجات الألمانية لا تختلف كثيراً عن الاحتجاجات التي قدمتها كل من الشركات الأميركية واليابانية الخاصة بعدم احترام بكين لحقوق الملكية الفكرية. ووفق مراقبين، فإن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بنت في السابق استراتيجية علاقاتها الآسيوية على التجارة مع الصين، على أمل أن تقود التجارة إلى الانفتاح الاقتصادي، ولكن هذه الآمال خابت وسط الزحف التجاري الصيني المتواصل في أوروبا دون تقيد الحكومة الصينية بنظم السوق المفتوحة وحرية التجارة وحقوق الملكية الفكرية. ويمثل حجم التجارة الألمانية مع الصين 50% من إجمالي التجارة مع بقية دول آسيا، ولدى شركات السيارات الألمانية سوقاً ضخماً في الصين.

تراجع الشركات المفلسة بالمانيا

قال مكتب الاحصاءات الالماني امس الخميس، ان عدد الشركات التي اشهرت إفلاسها في المانيا انخفض 6,2 بالمئة مقارنة مع النصف الاول من العام الماضي على الرغم من ازمة فيروس كورونا، ما يعود لاسباب من بينها قانون صدر لإبقاء الشركات قادرة على الاستمرار في النشاط خلال الجائحة. وبلغ عدد الشركات المفلسة 9006 في النصف الاول من 2020، نحو 15% منها ينتمي لقطاع التجزئة، كما ان من بينها اكثر من الف شركة تنتمي لقطاعي الانشاءات والضيافة.

المستشارة الألمانية ميركل مع الرئيس الصيني في بكين في العام 2018 (Getty)

برلين تحاصر استثمارات الشركات الصينية في أوروبا بمجموعة قوانين

شارفت على نهايتها، إذ تتجه ألمانيا إلى بناء شراكات تجارية مع اليابان والهند وكوريا الجنوبية. وهذا التغيير الكبير في مسار العلاقات التجارية والاستثمارية حدث بسبب المخاطر التي واجهتها أوروبا منذ أزمة المال في العام 2008 التي خرجت منها الصين سليمة، بينما ضربت العديد من الشركات الغربية. ومنذ العام 2008 غزت الشركات الصينية الأسواق الأوروبية بكثافة وبدأت العديد من الشركات الأوروبية تصنع في الصين وتضع عليها ماركاتها التجارية، كما باتت الصناعات الأوروبية تعتمد في تغذية سلاسل الإنتاج على الصين. والاستراتيجية الألمانية الجديدة لا تختلف عن الاستراتيجيات التي تنضج على نار هادئة في كل من اليابان وكوريا واستراليا وتجمع دول جنوب شرقي آسيا. وكانت دول الاتحاد قد تبنت في العام الماضي «استراتيجية آسيا للتواصل» كاستراتيجية بديلة لمبادرة الحزام والطريق الصينية. وترى دول الاتحاد الأوروبي أن هذه الاستراتيجية لن تنقل كاهل الدول المستفيدة باي ديون لا تستطيع سدادها كما هو الحال بالنسبة لاستراتيجية الحزام والطريق. ولكن تنفيذ هذه الاستراتيجية سيعتمد على سرعة خروج اوروبا من أزمات جائحة كورونا التي تؤثر بشدة على اقتصادياتها في الوقت الراهن. ضمن استراتيجية عزل بكين، شددت حكومات دول الاتحاد الأوروبي من إجراءات فحص الصفقات الأجنبية لحيازة حصص في شركات، إذ شددت كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وحتى السويد الليبرالية، من قوانينها ودعمت السلطات الممنوحة لوزارات التجارة ومؤسسات الأمن القومي لفحص الصفقات الأجنبية. في هذا الشأن، دعت المفوضية الأوروبية إلى إنشاء إطار قانوني على مستوى الاتحاد الأوروبي لفحص صفقات الاستثمار من قبل الشركات الأجنبية، وهو قانون صمم خصيصاً لمحاصرة الشركات الصينية في أوروبا. كما أصدر البرلمان الألماني قانوناً يسمح بتدقيق الصفقات على اساس الأمن القومي، في حال ارتفاع حصة المستثمر الأجنبي إلى 25 في المئة. وتزايد نفوذ الشركات الصينية في ألمانيا منذ عام 2016، عندما اشترى مستثمرون صينيون العديد من شركات التقنية الألمانية. وأعرب المسؤولون في برلين عن قلقهم من أن عمليات الشراء ستضر بالدور التكنولوجي لألمانيا في قطاعات مثل الروبوتات ومصادر الطاقة الجديدة.

إذ لدى شركة فولكسفاغن، كبرى شركات السيارات العالمية، ثلاثة مصانع في الصين، في كل من تشينجداو وتيانجين وفوشان. وتسعى فولكسفاغن إلى تعزيز إنتاجها من السيارات الكهربائية في السوق الصينية في المستقبل. وربما يضع هذا العامل ضغطاً على برلين في طي علاقاتها بالسرعة التي ترغب فيها واشنطن. وتستفيد الشركات الألمانية من رخص كلفة التصنيع والتحول الاقتصادي في الصين الذي يزيد من حجم الطبقة الوسطى القادرة على شراء السيارات، ولكن خبراء يرون أن فولكسفاغن ستخسر على المدى الطويل، لأن الشركات الصينية ستستخدم أسرارها الصناعية في إنتاج سيارات بديلة لتغزو بها السوق العالمي. على برلين في طي علاقاتها بالسرعة التي ترغب فيها واشنطن. وتستفيد الشركات الألمانية من رخص كلفة التصنيع والتحول

تركيا تضغط لشراء غاز رخيص

تمنح كشوفات الغاز الطبيعي التركية انقرة ثقة كبيرة في التفاوض مع الشركات المصدرة للغاز، إذ بدأت الحكومة عملية مراجعة للعقود

انقرة ـ **العربي الجديد**

قال مسؤول كبير في وزارة الطاقة في أنقرة، إن تركيا تتوقع من موردي الغاز تقديم أسعار أكثر تنافسية وإبداء مرونة أكثر إذا كانوا يريدون تجديد عقود طويلة الأمد لما يصل إجمالاً إلى 16 مليار متر مكعب سنوياً. وحسب رويترز، ينتهي أجل ما يربو على ربع عقود الغاز التركية طويلة المدى في العام المقبل، وتشمل واردات عبر خط أنابيب من غازبروم الروسية وسوكار الأذربيجانية وغازا طبيعيا مسالاً من نيجيريا. وتحصل تركيا على أسعار رخيصة للغاز المسال الذي تستورده من الولايات المتحدة بسبب حاجة شركات الغاز الصخري إلى أسواق.

في هذا الشأن، قال المسؤول التركي، إن «المنافسة من الغاز الطبيعي المسال الأميركي الرخيص واحتمال بدء تركيا إنتاج الغاز بنفسها في البحر الأسود غيرا العوامل المؤثرة في السوق». وأضاف أن عقود الغاز «قديمة الطراز» التي تسترشد كثيرا باسعار النفط، وتلزم المشترين بتحمل عقوبات ما لم يشتروا حصتهم كاملة لم تعد تناسب حقائق السوق.

ووفق المسؤول فإنه يتعين تحديد الأسعار مقارنة بالمعمول بها في مراكز الغاز الرئيسية. وقال المسؤول في إفادة مشتركاً عدم ذكر هويته: «بدأنا مناقشة إن كنا سنجدد العقود أم سنجد مورداً بديلاً».

وتابع ان القرار سيعتمد على ما إن كان الموردون «يتبعون الطرق القديمة نفسها أي دون مرونة ودون عروض أسعار تنافسية جداً». وأضاف أنه في تلك الحالة «لا أعتقد أننا سنشهد استمرار أي من العقود الحالية». وتعتمد تركيا على الواردات لتلبية كافة احتياجاتها تقريبا من النفط والغاز. وفي النصف الأول من هذا العام تراجعت واردات البلاد من روسيا وإيران، فيما زادت الواردات من أذربيجان وشهدت مشتريات الغاز الأميركي ارتفاعاً شديداً. ويفتح الكشف عن حقل غاز كبير في البحر الأسود المجال أمام تركيا للإنتاج المحلي.

وتقول تركيا إن هذا الحقل يحتوي على 320 مليار متر مكعب من الغاز القابل للاستخراج. وقال الرئيس رجب طيب أردوغان في أغسطس /آب إن تركيا ستبدأ ضخ الغاز من كشف البحر الأسود بحلول العام 2023، وهو موعد رمزي يوافق الذكرى المائة لتاسيس الجمهورية التركية. لكن المسؤول بوزارة الطاقة قال إن الإنتاج الكامل سيحتاج وقتاً.

وفي ذات الصدد، قالت شركة «رايستاد أنيرجي» النرويجية المتخصصة في استشارات الطاقة، إن اكتشاف الغاز في البحر الأسود يمكن أن يوفر لتركيا ما يصل إلى 21 مليار دولار من تكاليف استيراد الغاز/ الغاز الطبيعي المسال من الخارج.

وعلى الرغم من أن عامل الاسترداد لا يزال يتعين تحديده بناءً على نتائج عمليات الحفر اللاحقة، تعتقد «رايستاد انيرجي» أن الإنتاج في الطرف العلوي يمكن أن يبلغ ذروته عند 20 مليار متر مكعب/ السنة. وتتوقع الشركة النرويجية أيضاً حدوث انتعاش في الطلب على الغاز الطبيعي في تركيا بعد عامين متتاليين من انخفاض استهلاك الغاز بسبب استخدام تركيا الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء والتي من بينها الطاقة المائية والرياح والطاقة الشمسية.

وبلغ الطلب على الغاز في العام الماضي 44 مليار متر مكعب، لكن الطلب يمكن أن يرتفع إلى 59 مليار متر مكعب بحلول عام 2030 وإلى 71 مليار متر مكعب بحلول عام 2040، حسب ما ذكرته الشركة، مدفوعاً باحتياجات القطاع الصناعي والمحلي. ولدى تركيا برنامج طموح للتنمو الاقتصادي بعد القضاء على جائحة كورونا التي تعرقل حالياً خطط التنمية في العديد من الدول الصناعية الكبرى. وفي الوقت الحالي، تعتمد البلاد بالكامل على الواردات، ولا يتجاوز إنتاج الغاز المحلي 0,3 مليار متر مكعب فقط، حسب بيانات الحكومة التركية لعام 2019. وتعد روسيا من كبار موردي الغاز ولكن تركيا لجأت في الفترة الأخيرة إلى الولايات المتحدة كما لديها عقود غاز مسال مع الشركات القطرية والجزائرية.

وقالت «رايستاد أنيرجي»: «الأمل الجديد لتركيا في أن الاكتشافات المتخمة التكلفة ممكنة، وستمهد الطريق بلا شك لمزيد من برامج الاستكشاف». وتابعت: «يبدو أن الحكومة قد أدركت الأهمية الاستراتيجية لهذا الاختراق، كما يتضح من قرارها بإرسال ما لا يقل عن خمس سفن حربية لمرافقة سفينة المسح الزلزالي في شرق البحر المتوسط».

استكشافات البحر الأسود توفر لتركيا نحو 21 مليار دولار من تكاليف استيراد الغاز

وزيرا الطاقة فاتح دونماز والمالية بيرات البيرق اثناء زيارة حقل الغاز التركي بالبحر الاسود (Getty)

عقارات هونغ كونغ تخسر جاذبيتها

لندن ـ **العربي الجديد**

مضت الأيام التي كانت فيها عقارات هونغ كونغ توزن بالذهب ومصدر ثراء مالكيها. إذ بعد شهور من الاحتجاجات العنيفة ضد حكومة البر الصيني في بكين والقوانين الأمنية وما تلاها من فقدان الجزيرة لخصوصيتها التجارية وارتفاع معدلات البطالة تراجعت جاذبية العقارات، وبدأت الشركات تمنح تنزيلات سخية على أسعار المنازل في هونغ كونغ على أمل جذب مستثمرين في عقارات الجزيرة.

وما زاد وضع العقارات سوءاً نية العديد من الأثرياء مغادرة المركز المالي في هونغ كونغ إلى مراكز مالية في آسيا وأوروبا.

وكانت وكالة «بوشامب ستيتس» البريطانية قد قالت في تقرير الشهر الماضي إن أثرياء هونغ كونغ والصين اصبحوا اكبر ملاك العقارات السكنية الفاخرة في العاصمة البريطانية لندن، إذ انتزعوا مرتبة أكبر المستثمرين في المساكن البريطانية من أثرياء روسيا والهند الذين اشتروا بكثافة العقارات الفاخرة في لندن خلال السنوات الأخيرة.

وقال المدير التنفيذي لوكالة «بوشامب ستيتس»، جيرمي غي إنه «منذ ديسمبر الماضي يتزايد عدد مستثمري هونغ كونغ في العقارات اللندنية الفاخرة، إذ احتلوا من حيث حجم الاستثمارات في العقارات السكنية المكانة الأولى التي كان يحتلها المستثمرون الروس والهنود». وحسب وكالة بلومبيرغ باعت الولايات المتحدة مجمعاً كان يستخدم لإقامة الموظفين الأميركيين في القنصلية بقيمة باحد أكثر الأحياء تميزاً في هونغ كونغ مقابل 2,57 مليار دولار هونغ كونغ (أي نحو 332 مليون دولار)، وهو سعر يقل عن قيمة العقار الحقيقية بنحو 20%. وذكرت صحيفة «ساوث تشاينا مورننغ بوست» التي تصدر بالجزيرة أمس الخميس أن العقار بيع بسعر يقل بنسبة 20% من سعر التقييم.

من جانبها أعلنت الشركة التي تولت عملية البيع «سي بي آر إي غروب» أن سعر العقار بيع باقل من التقييم الذي تراوح بين 3,1 و3,5 مليارات دولار هونغ كونغ، أي ما يعادل 322 مليون دولار أميركي. وعلى الرغم من أن الحكومة الأميركية قالت إنها باعت العقار بهدف الاستثمار في عقارات أخرى بالجزيرة، إلا أن عمليات البيع السريعة وبهذا الحجم السعري تثير الكثير من الشكوك حول نوايا السفارة الأميركية لتقليص تواجدها في جزيرة هونغ كونغ وسط تصاعد التوترات بين واشنطن وبكين. وربما ستكون هونغ كونغ في ورطة حقيقية في حال فوز الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات المقبلة، لأنها ستواجه المزيد من الضغوط. وحسب تقرير لوكالة بلومبيرغ يقع العقار في حي «شوسون هيل» الراقي الذي يسكنه الأثرياء في الجزيرة، وهو مكون من ستة مبان سكنية موزعة على ما يقرب من 8825 متراً مربعاً. وتم بيع مجمع المباني إلى شركة التطوير المحلية «هانج لانج بروبرتيز» التي تنوي استثمار نحو 4 مليارات دولار هونغ كونغ إضافية في المبنى لتطويره وتحويله إلى منازل فاخرة منفصلة. وفي ذات الصدد قالت شركة «إيفر غراند» الصينية، ثاني أكبر شركة عقارات بالبر الصيني، إنها أجرت خفضاً بنسبة 30% على أسعار جميع عقاراتها السكنية، وهو ما يعني أن أسعار العقارات في الجزيرة تواصل التراجع والشركات تبحث بشدة عن زبائن.

الجزيرة ستواجه المزيد من الضغوط حال فوز ترامب

هونغ كونغ تحت قبضة الامن الصيني (Getty)

رؤية

من يسأل عن مصالح اللبنانيين اليوم؟

علي نور

في آخر تصريحاته، أعلن حاكم المصرف المركزي في لبنان، رياض سلامة، أن ما بقي من احتياطات بالعملة الصعبة بحوزة المصرف لا يتجاوز حدود 19,5 مليار دولار، من بينها نحو 17,5 مليار دولار تمثّل احتياطياً إلزامياً أودعته المصارف التجاريّة لدى المصرف، ولا يمكن استخدامها.

بمعنى آخر، ما بقي في المصرف من عملات صعبة يمكن استخدامها لدعم استيراد السلع الأساسيّة لا يتجاوز مستوى المليارَي دولار، وهو ما لن يكفي لأكثر من شهرين من الدعم، إذا ما أخذنا بالاعتبار وتيرة استنزاف هذه الاحتياطات خلال الأشهر الماضية. لا يحتاج المرء إلى الكثير من الشرح لتبيان حجم الكارثة الاجتماعيّة التي ستنتج من هذا التطوّر. فرغم انهيار سعر الصرف إلى مستويات غير مسبوقة خلال الأشهر الماضية، ظل المصرف المركزي يؤمّن حاجة البلاد للعملة الصعبة لاستيراد المحروقات والدواء والقمح وفقاً لسعر الصرف الرسمي القديم، وذلك باستخدام احتياطي العملات الأجنبيّة الباقي لديه. وعند استنزاف قدرة المصرف على توفير هذا الدعم، ستكون النتيجة تضاعف أسعار هذه السلع الحيويّة في الأسواق، مع كل ما يعنيه هذا الأمر من ارتفاع غير مسبوق في نسبة اللبنانيين القابعين تحت خط الفقر.

عملياً، جرى الحديث أخيراً عن بدائل معيّنة، كاستخدام بطاقات تموينيّة معيّنة لترشيد الدعم، لكنّ هذا النوع من البدائل سرعان ما أثار هواجس اللبنانيين من كل أشكال المحسوبيّات والسمسرات التي غالباً ما ترتبط بأي نوع من التقديمات والمساعدات التي توفّرها الدولة في لبنان. باختصار، لن تعني هذه الخطوة سوى أسر شرائح واسعة من اللبنانيين في صفوف المعتمدين على الوساطات التي توفّرها أحزاب الطوائف في لبنان، لتمكينهم من الحصول على حصّة من الدعم، وتوفير أبسط مقومات العيش.

بالتأكيد، ترتبط كل هذه التطوّرات بحقائق لا يمكن تجاهلها، وأهمها عدم قدرة البلاد على الاعتماد على احتياطي محدود من العملات الأجنبيّة لاستيراد السلع الحيويّة إلى ما لا نهاية. لكن في الوقت نفسه، لا يوجد اليوم في الدولة من يسأل المسؤولين الحكوميين والقيّمين على عمليّات المصرف المركزي عن كل أشكال إساءة استعمال هذا الاحتياطي طوال الأشهر الماضية، التي أدّت إلى تناقص مستويات الاحتياطي بهذه السرعة إلى هذه المستويات الحسّاسة. مع العلم أن هذه الاحتياطات ليست سوى ما بقي من أموال المودعين بالعملات الصعبة، التي أودعتها المصارف التجاريّة في المصرف المركزي.

فأرقام المصرف المركزي، تثبت أنّ المصرف استنزف منذ بداية السنة ما يقارب 8,81 مليارات دولار من احتياطاته في تحويلات لا يعرف اللبنانيون تفاصيلها ولا هويّة المستفيدين منها، في حين أن ما احتاجته البلاد في النصف الأوّل من العام لدعم السلع الحيويّة لم يتجاوز مستوى الـ2,12 مليار دولار، بحسب أرقام الجمارك اللبنانيّة. باختصار، ثمّة فارق شاسع بين وتيرة استنزاف الاحتياطي، وحاجة البلاد الفعليّة لدعم الاستيراد.

في الواقع، يصبح التشكيك في طريقة إدارة الاحتياطي ونوعيّة العمليّات مسألة مشروعة اليوم. إذا ما أخذنا بالاعتبار العرقلة المتعمّدة التي أفشلت إقرار أي قانون يمكن أن ينظّم مسألة الضوابط على السيولة الموجودة في النظام المصرفي، أو ما يُعرف محلياً بالـ«كابيتال كونترول»، بشكل يمنع الاستنسابيّة في التعاطي مع هذه المسألة. وبعد نحو 11 شهراً من حصول الانهيار المالي الكبير في تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام الماضي، ما زالت هذه المسألة تجري خارج أي إطار قانوني رسمي.

عملياً، كان من المفترض أن تكون كل هذه التساؤلات أحد مواضيع التدقيق الجنائي في أرقام مصرف لبنان، الذي كان يُفترض أن يشمل في نطاقه مسألة التحويلات المشبوهة التي حصلت بنحو استنسابي بعد تشرين الأول/ أكتوبر لبعض كبار النافذين. أقرّت الحكومة مبدأ التدقيق الجنائي تحت ضغط صندوق النقد الدولي، لكنّ تنفيذ هذا القرار لاحقاً نزع عن هذا التدقيق طابعه الجنائي، بعد أن اندفعت الدولة إلى التعاقد مع شركة التدقيق دون معالجة العقبات القانونيّة التي تمنع الشركة من الحصول على تفاصيل هذه العمليّات، وتحديداً العقبات المتصلة بالسريّة المصرفيّة.

في الواقع، لم تكن مسألة إدارة الاحتياطات والدعم المسألة الوحيدة التي يتصرّف بها المصرف بمعزل عن أي محاسبة أو مساءلة. فبالتوازي مع كل هذه التطوّرات، كان المصرف المركزي يصدر تعميماً يرسم خريطة الطريق لإعادة رسملة القطاع المصرفي وإعادة هيكلته، وهي عمليّة يطالب بها الجميع اليوم لاستعادة الثقة بالنظام المالي. لكنّ هذا التعميم انطوى بدوره على إشكاليّات كبيرة، أفرغت عمليّة إعادة الرسملة من جوهرها. فبينما كان المطلوب ضخ رساميل جديدة يمكن أن توفّر السيولة التي تحتاجها المصارف لاستعادة ملاءتها ودفع التزاماتها للمودعين، احتوى التعميم على تدابير ترفع رساميل المصارف من خلال هندسيات محاسبيّة دفتريّة لا تقدّم أي سيولة قابلة للاستخدام، كالتدابير التي نصّت على إمكانيّة زيادة رساميل المصارف من خلال عمليّات إعادة تقييم للعقارات التي تمثّل فروع المصارف ومراكزها الأساسيّة.

وفي الوقت نفسه، كان المصرف يحاول التحايل على عمليّة إعادة الرسملة، من خلال التقليل من حجم الخسائر التي يجب أن يعترف بها القطاع المصرفي ويتحمّلها من رساميل مساهميه، لإعادة الملاءة للقطاع. إذ لم يفترض التعميم نفسه وجود أي خسائر مقابل سندات الدين السيادي التي اكتتبت بها المصارف بالليرة اللبنانيّة، كذلك حدد نسبة منخفضة للخسائر التي يجب أن تحتسبها المصارف مقابل سندات الدين السيادي المقوّمة بالعملة الأجنبيّة. مع العلم أن كل هذه النسب كان يجب أن تحدد بشكل حاسم في مفاوضات الحكومة مع المصارف، التي تعثّرت بعد استقالة الحكومة. ما يمكن استنتاجه من كل هذه الأحداث، أن المصرف المركزي وجد نفسه اليوم مطلق اليدين في التعامل مع كل المسائل التي تُعنى بمعالجة أزمة القطاع المالي، بمعزل عن أي خطّة رسميّة شاملة تضمن مصالح اللبنانيين، سواء في ما يتعلّق بالغالبيّة الساحقة من المواطنين محدودي الدخل، الذين سيتضررون من رفع الدعم عن الاستيراد بشكل مفاجئ ودون أي تصوّر لكيفيّة تلافي حصول أزمة معيشيّة خانقة، أو في ما يتعلّق بأصحاب الودائع الذين لن يبصروا خطّة إعادة رسملة حقيقيّة تضمن استعادة ودائعهم المحتجزة في النظام المالي. باختصار، لا يوجد من يسأل عن مصالح اللبنانيين.